"فيسبوك" تحجب عشرات الصفحات الداعمة للمقاومة الفلسطينية

الخميس 22 سبتمبر 2016 10:09 م

حجبت إدارة موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" عددًا كبيرًا من الصفحات، ذات المحتوى الداعم للمقاومة الفلسطينية، بما في ذلك صفحات تابعة لحركة "حماس" في الضفة الغربية المحتلة.

فقد أقدمت إدارة "فيسبوك" خلال الساعات الأخيرة على حجب العديد من الصفحات، من ضمنها صفحة شبكة فلسطين للحوار، وغالبية الصفحات التابعة للحركة الإسلامية في الضفة، حذف بعضها للمرة العاشرة، إضافة لصفحات شخصية للعديد من النشطاء.

كما طال الحذف صفحة موقع أمامة الإخباري، وصفحات الكتلة الإسلامية في جامعات: النجاح، بيرزيت، القدس، الخليل، البوليتكنك، الأميركية، خضوري، بيت لحم، الأهلية، وكلية دار المعلمين.

وأوقفت إدارة "فيسبوك" حسابات عشرات الناشرين والمديرين المشرفين على تلك الصفحات المحجوبة.

وأوضح أحمد خالد، أحد العاملين في صفحة شبكة فلسطين للحوار، أن إدارة "فيسبوك" أقدمت الثلاثاء الماضي، على وقف الصفحة عن العمل مجددًا، بعدما حجبتها مرات عدة سابقا، وهددت العاملين عليها بحذفها بشكل نهائي.

وأشار إلى أن إدارة "فيسبوك" سبق وحذفت صفحة الشبكة الرئيسة بعد وصولها لأكثر من نصف مليون متابع، فيما يصل متابعو الصفحة حاليا لأكثر من 145 ألفًا.

ورأى أن إقدام "فيسبوك" على وقف صفحة الشبكة رغم التزامها بما يدّعي الموقع أنها شروط ومعايير، "يؤكد أنه يستهدف الصفحة لذاتها تحت ذرائع واهية".

وقال: "لن نخضع لمحاولات فيسبوك المتكررة بحقنا، والتي تتماهى مع سياسة الاحتلال، وسنستمر في نشر رسالتنا الداعمة لمقاومتنا المشروعة ضد المحتل، وسنواصل فضح جرائمه وتنكيله بحق أبناء شعبنا".

ورغم أن هذه ليست المرة الأولى التي تحجب فيها إدارة "فيسبوك" صفحات فلسطينية داعمة للمقاومة، إلّا أن زيادة وتيرتها يعتقد أنه جاء في ضوء الاتفاق الأخير بين الاحتلال وإدارة "فيسبوك" على توطيد التعاون بينهما، فيما يتعلق بشطب "مضامين تحريضية" من صفحات الشبكة.

ووفق الإذاعة العبرية؛ فقد عُقدت في "تل أبيب"، خلال الأيام القليلة الماضية، سلسلة لقاءات بين وزراء صهاينة ومسؤولين رفيعي المستوى في شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك"؛ لبحث آفاق التعاون بين الجانبين.

وبحسب الإذاعة؛ فقد بحث الجانبان ما أسمته بـ"ظاهرة استخدام موقع الشبكة للتحريض على الإرهاب".

وكانت اللجنة الوزارية الصهيونية لشؤون القانون قد ناقشت مشروع ما يعرف بـ"قانون الفيسبوك" الداعي لإجبار الشبكات الاجتماعية على رصد وشطب منشورات "تُحرض على إسرائيل".

ويدور الحديث حول قانون يتضمّن فرض غرامات مالية تصل إلى 300 ألف شيكل (75 ألف دولار) على أي من الشبكات الاجتماعية التي ترفض الانصياع لأوامر حكومة الاحتلال بشطب "منشورات التحريض".